

Distr.: General

15 May 2001

Arabic

Original: French

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٣٨

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الأربعاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو.....(رومانيا)

المحتويات

البند ٩٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(٥) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ب) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:

.Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-77041

0077041

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٩٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/C.2/55/L.2 و A/C.2/55/L.41)

(٥) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي

للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

مشروعاً قرارين، بعنوان "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية" (A/C.2/55/L.2 و A/C.2/55/L.41)

١- السيد إسكانيرو (المكسيك)، نائب الرئيس : عرض مشروع القرار A/C.2/55/L.41، الذي وضع بتوافق في الآراء على أساس مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/55/L.2. ووجه الاهتمام الى تعديلين: الأول حذف العبارة "والبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية" الموجودة في السطرين السابع والثامن في الفقرة ١٩. والتعديل الثاني الوارد في الفقرة ٢٧، حيث يستعاض عن عبارة "تطلب الى رئيس الجمعية العامة أن يحيل هذا القرار" بعبارة "تطلب الى رئيس الجمعية العامة أن يقدم هذا القرار".

٢- وأبلغ الرئيس للجنة أن مشروع القرار A/C.2/55/L.41 ليست له آثار مترتبة عليه في الميزانية البرنامجية.

٣- اعتمد مشروع القرار A/C.2/55/L.41.

٤- تم سحب مشروع القرار A/C.2/55/L.2.

٥- السيد غالفيز (شيلي): قال ان بلده كان طوال ثلاث سنوات يولي أهمية كبيرة الى هذا القرار وان مجموعة الـ٧٧ والمكسيك قد طلبا اليه أن ينسق أنشطة المجموعة المسؤولة عن أو صياغة لمشروع القرار. وسوف تظل هذه المسألة ذات أهمية خاصة اذ انه يقترب من النظام المالي الدولي من منظور التنمية.

٦- السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم بالنيابة عن البلدان النامية غير الساحلية فقال انها اتخذت القرار

الصعب بحذف عبارة "البلدان غير الساحلية النامية" من الفقرة ١٩، ولم تُناقش هذه المسألة بسبب ضيق الوقت. وتأمل البلدان غير الساحلية النامية أن يمنحها المجتمع الدولي معاملة خاصة، اذ ان عائداتها من الصادرات تأثرت بسبب تكاليف النقل البحري والتأمين أكثر مما تأثرت عائدات البلدان النامية الأخرى.

٧- الرئيس: قال ان اللجنة قد فرغت من نظرها في البند ٩٢ (٥) من جدول الأعمال.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/55/L.20 و A/C.2/55/L.44)

(ب) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

مشروعاً قرارين بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي (A/C.2/55/L.20 و A/C.2/55/L.44)

٨- السيد حنيف (باكستان): عرض مشروع القرار A/C.2/55/L.44 الذي وضع بتوافق الآراء استناداً الى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/55/L.20، وأوصى باعتماده.

٩- اعتمد مشروع القرار A/C.2/55/L.44 وتم سحب مشروع القرار A/C.2/55/L.20.

١٠- الرئيس: قال ان اللجنة قد فرغت من نظرها في البند ٩٥ (ب) من جدول الأعمال.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (تابع) (A/C.2/55/L.25/Rev.1)

مشروع قرار بشأن كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو، إيطاليا (A/C.2/55/L.25/Rev.1)

١١- السيد لوغارغاسون (فرنسا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وقال ان خمسة بلدان ترغب في الانضمام الى مقدمي مشروع القرار: جزر مارشال وغابون وميكرونيزيا (الولايات المتحدة ليمكرونيزيا) وهاييت والهند.

كلية. وهي تعتقد اعتقاداً قوياً بأن هذه العملية يمكن أن تسهم بشكل كبير في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة وتنسيق الممارسات والسياسات لجميع الجهات الفاعلة المعنية بحيث يمكن تحديد اتجاه موحد للتنمية في عصر العولمة. وقال ان المشاركة غير المسبوقة من جميع أصحاب المصالح - المنظمات الدولية والمالية والتجارية، والوكالات الانمائية التابعة للأمم المتحدة، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، في تمويل عملية التنمية سوف تدعم الجهود المبذولة من الأمم المتحدة في تلك المجالات. وعلاوة على ذلك، لم ينتظر أصحاب المصالح الرئيسية صدور قرارات اللجنة التحضيرية وكانت تقدم بالفعل اسهامات في العملية التحضيرية.

١٥- وحيث ان الحدث قد تأجل الى مطلع سنة ٢٠٠٢، لا يزال هناك ما يزيد قليلا عن سنة لمواصلة الأعمال الموضوعية، ولإيجاد بلد يستضيف الحدث، ولإقرار شكل وجوهر الحدث؛ وقال ان لدى وفده تعليقات مختلفة يريد أن يبيدها بشأن هذه المسائل. أولاً، ينبغي أن لا ينظر للحدث على أنه حدث يعقد مرة واحدة أو حدث ثمائي بل الأحرى أن يكون بداية لعملية تعاونية تهدف الى تحسين القدرة وفرص النمو بالنسبة للبلدان النامية. وثانياً، لضمان احراز نتائج ناجحة، ينبغي التوصل الى اتفاق عما ستكون عليه النتيجة المنشودة للحدث، في شكل اعلان أو برنامج عمل أو انشاء منتدى عملي. وثالثاً، تتضمن العملية ليس فقط "التمويل" بل تتضمن أيضاً "التنمية"، ويجب النظر الى هذين المفهومين في نفس الوقت. وبالتالي تعتبر أنواع معينة من التمويل أنسب لأنواع معينة أو مستويات معينة من التنمية، وأنواع معينة من التنمية تتطلب أنواعاً معينة من التمويل. وباختصار فان العملية تشمل كلا من تمويل التنمية وتنمية التمويل. ومن الضروري أيضاً مراعاة الاحتياجات الاجتماعية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية النامية، التي تواجه صعوبات خاصة في اجتذاب التمويل من أجل التنمية، وفي تطوير سبل الوصول الى الأسواق من أجل منتجها الزراعية. وأخيراً، يجب على مختلف المؤسسات الدولية التي لعبت دوراً لا غنى عنه في تمويل التنمية، وخصوصاً صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي أن تشارك في العملية على جميع المستويات. وازافة الى ذلك، ينبغي لقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني ألا يتكلما فحسب في المنتديات العامة بل

١٢- اعتمد مشروع القرار A/C.2/55/L.25/Rev.1.

البند ١٠١ من جدول الأعمال: النظر على صعيد حكومي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية A/55/74 و A/55/139 و A/55/315 و A/55/375 و A/55/459 و A/C.2/55/6

١٣- السيد دي روخاس (المنسق التنفيذي، لأمانة تنسيق تمويل التنمية): قال في معرض اشارته الى الوثيقة A/55/315 ان الأمانة قد واصلت أعمالها بالرغم من المشاكل في الميزانية، وقد تلقت مساعدات من مؤسسات مختصة، من بينها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الائتماني ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وصندوق النقد الدولي. وقال ان تقرير الأمين العام سوف يستكمل ويصبح متاحاً للجنة التحضيرية في مطلع سنة ٢٠٠١. وقد شجعت أمانة التنسيق جميع أصحاب المصالح، المؤسسات وغيرها على السواء، لابتداء الآراء والأفكار التي يمكن ادماجها في تقرير الأمين العام؛ وعلى وجه الخصوص فانها حاولت اشراك أصحاب المصالح المؤسسية الكبرى، وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وهي التي تؤدي دوراً واضحاً في التمويل من أجل التنمية. وقد عقدت اللجان الإقليمية الخمس مشاورات؛ كما عُقدت بالفعل أربعة اجتماعات والاجتماع الأخير هو اجتماع اللجنة الاقتصادية لأوروبا الذي يوشك على الانعقاد. وقد عقدت اللجنة التحضيرية أيضاً جلسات استماع عامة مع المجتمع المدني وسوف تعقد عما قريب جلسات استماع مع أوساط قطاع الأعمال التجارية؛ وسوف تنشر النتائج في وثيقة مرجعية رسمية لكي تستخدمها الوفود. ومن أجل ابقاء الاتصال قائماً مع عامة الناس والتماس آراء العامة، أنشأت الأمانة موقعاً على الشبكة العالمية وصندوقاً استثمارياً دعيت الحكومات للمساهمة فيه بسخاء.

١٤- السيد سينغارا نا أيودهايا (تايلند): تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقال انه يسره أن يلاحظ الأهمية التي أولاهها رؤساء الدول لتمويل التنمية في الاعلان بشأن الألفية. وتعيد بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا تأكيد اقتراحها بأن يكون الحدث الختامي في شكل مؤتمر دولي على أعلى مستوى ممكن، ويفضل أن يعقد في بلد نام لمعالجة المسائل الوطنية والدولية والنظامية المتصلة بتمويل التنمية بطريقة

وثيقة على مستوى عالٍ من الناحية المفاهيمية والواقعية والتحليلية، والتي تشبه تقرير قمة الألفية في أنها لا تعمل على إدامة النقاش فحسب بل سيكون لها تأثيرها عن جدارة واستحقاق.

١٩- واستدرك قائلاً ان نجاح العملية لا يعتمد فحسب على نوعية الوثائق، اذ يجب على أصحاب المصالح الرئيسية أن يشاركون في هذه العملية. فلم تعد المناقشة بشأن تمويل التنمية تكتنفها الغموض والسرية، بل يجب ضمان الاهتمام والمشاركة من جميع أصحاب المصالح المختصة. كما ان الجهود التي أجعلها الأمين العام في تقريره يجب أن تستكمل بجهود على الصعيد الوطني. وفي النزوح تولى المنظمات غير الحكومية اهتماماً متزايداً لتمويل التنمية. وقد شاركت واحدة منها بالفعل في جلسات الاستماع مع المجتمع المدني ولسات الاستماع مع أوساط قطاع الأعمال التجارية، وسوف يتلقى وفده نصائح من خبراء بارزين بشأن الطرق التي يمكن بها تعزيز الاستثمارات في البلدان النامية، مع مراعاة احتياجات التنمية ووجهات نظر المستثمرين كما يرون الوضع الحقيقي. ومن شأن جلسات الاستماع الإقليمية أن تلزم أصحاب المصالح الآخرين، بما في ذلك المصارف الائتمانية الإقليمية التي تعتبر أبرز الخبراء بشأن مشاكل التنمية في أقاليمها، وهي الأقدر على متابعة الحدث وتنفيذ توصياته.

٢٠- وبغية التركيز على العملية التحضيرية يجب على المجتمع الدولي أن يجعل الأهداف التي وضعها ماثلة تماماً في الأذهان. وكما أوضح وفده فعلاً في سياق البند ٩٢ (هـ) من جدول الأعمال المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو"، فان حكومته ترى أنه مالم يتزايد حجم التدفقات المالية الى البلدان النامية، لن يكون بالإمكان تحقيق أهداف تخفيف وطأة الفقر وتحسين التغذية والصحة. وقال ان النزوح واحد من البلدان القليلة التي تركز ما يزيد على نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي اجمالي للمساعدة الائتمانية الرسمية، وهي تعتمز اجراء زيادة أخرى في هذه النسبة المثوية. وأثناء الاجتماع، يجب على المجتمع الدولي أن يركز على ضرورة بذل جهود كبيرة لبلوغ هذه الأهداف. واستدرك قائلاً ان المساعدة الائتمانية الرسمية وحدها لا يمكن أن تحل جميع المشاكل. فالاستثمار الخاص، من المصادر المحلية والخارجية أمر لا غنى عنه؛ وهو بالتالي يعتبر ضرورياً لاقامة شراكات بين القطاعين الخاص

ينبغي أيضاً أن يشاركا في العملية التحضيرية وفي الحدث النهائي بأي شكل تراه اللجنة التحضيرية مناسباً.

١٦- وفي عصر العولمة، هناك للتجارة والتمويل والتنمية أثر مباشر على حياة البشر؛ فتمويل التنمية لا يعتبر بالتالي مسألة تقنية تقتصر على الخبراء وخبراء التنظيم الصناعي، وينبغي النظر اليها بمنظور أوسع للتنمية. فما يسمى بعملية "التمويل من أجل التنمية" انتهجت مسلكها بصعوبة بالغة. وقد نوقشت الفكرة في دوائر الأمم المتحدة طوال ما يزيد على عشر سنوات، بيد أنها لم تتبلور الا عندما وصلت آثار الأزمة المالية الآسيوية الى بقية أنحاء العالم، وصحا المجتمع الدولي على صرخة إيقاظ وجعلته يولي الاهتمام الى عواقب العولمة وعلاقات الاعتماد المتبادل الناتجة في الاقتصاد العالمي. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وشركائها بالتالي أن تبذل قصارى جهودها للعمل معا للقضاء على الفقر وترويج قضية التنمية.

١٧- السيد كولبي (النرويج): قال ان النزوح تولى أهمية كبيرة الى العملية التحضيرية والى الاجتماع بشأن مسألة تمويل التنمية. وفي مواجهة ظروف العولمة، ومع مراعاة الاستعداد المتجدد من المجتمع الدولي الذي ظهر في قمة الألفية، لمناقشة اقامة هيكل جديد للتنمية ولا بداء التزام بأهداف التنمية، فقد حان الوقت لبذل الجهود المشتركة لمعالجة احتياجات وامكانيات التمويل من أجل التنمية من جميع المصادر ذات الصلة وعن طريق كل الوسائل المعنية.

١٨- وأشار الى تقرير الأمين العام (A/55/315) فقال انه يعطي صورة مطمئنة للأعمال التحضيرية التي بذلتها الأمانة، والتي تعتبر حاسمة في تحقيق نتيجة ناجحة. فأفرقة العمل الخمسة التي شكلتها الأمانة العامة لاعداد الوثائق اللازمة للاجتماع تتألف من خبراء ذوي مؤهلات عالية من مجال واسع من الخبرة الفنية. وأوضح أن أمانات المؤسسات المختصة- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية - تشارك عن قرب في هذه الأعمال، وقد رأى البنك الدولي والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الائتماني أنه من المناسب تسمية مسؤولين كبار للعمل بشكل وثيق مع أمانة التنسيق. وقال ان وفده يأمل في أن تكون الاسهامات في تقرير الأمانة العامة ففضفاضة بشكل كاف لضمان وجود

وإلى العام بغية تعزيز النمو في البلدان النامية ولدراسة الظروف التي تجعل البلدان حاذبة للاستثمار. وينبغي أن يكون هذا هو الهدف الثاني من وراء انعقاد الحدث، وينبغي أن يكون الهدف الثالث هو تحسين التنسيق بين مختلف العمليات الجارية في الأمم المتحدة والعمليات ذات الصلة مثل عملية المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وهي التي تعتبر، إلى جانب الاجتماع بشأن التمويل من أجل التنمية، معالم رئيسية هامة من أجل تحديد الاتجاهات التي يجب اتباعها. واحتتم قائلًا أن الترويج سوف تسترشد بهذا المنظور في العملية التحضيرية.

٢٤- وبغية تحقيق جميع هذه الأهداف في أقل وقت ممكن لفائدة الأجيال المقبلة، يجب أن يشارك في الترتيبات الفعلية للتعاون جميع أصحاب المصالح: الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وقد اكتسبت الأمم المتحدة بفضل جهودها التي لا تكل طوال ٥٥ عاما الماضية القبول باعتبارها المنبر الرئيسي لجميع البلدان. وقد حققت نجاحا كبيرا في تنفيذ أنشطتها الائتمانية في مختلف المناطق كما أن خبرتها وفعاليتها سوف تسهمان دون شك في نجاح التمويل من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، قال إنه يرحب بالاجتماعات الإقليمية التي نظمتها اللجان الإقليمية ومكتب اللجنة التحضيرية وجلسات الاستماع العامة التي عقدت في مقر الأمم المتحدة مع مشاركة المجتمع المدني وأوساط قطاع الأعمال التجارية؛ بيد أنه مما يؤسف له أن معظم الممثلين من البلدان النامية، وخصوصا تلك التي اكتسبت بالفعل سمعة دولية في صياغة أساليب مبتكرة لإنشاء الوظائف وتوفير التمويل بالقروض الائتمانية الصغيرة، لم تقدم لهم دعوة للاشتراك في المناقشات.

٢٥- واحتتم قائلًا أن وفده مقتنع بأن نجاح عملية تمويل التنمية سوف تساعد في الحد من خطورة الأزمات المالية في المستقبل مثل تلك الأزمة التي حدثت مؤخرا في آسيا. وقال أن وفده يعرض دعمه الصريح للأعمال التحضيرية من أجل الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى ويتطلع إلى تحقيق نتيجة إيجابية.

٢٦- السيد دوتريو (فرنسا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي (استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولافتيا وليتوانيا وهنغاريا) والبلدين المنتسبين وهما قبرص ومالطة، فقال إن رؤساء الدول والحكومات قد أعلنوا أثناء قمة الألفية أنهم "يشعرون بالقلق إزاء ما تواجهه البلدان النامية من عقبات في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها المستدامة. وذكر هؤلاء أنهم "سيذلون قصارى جهدهم لكفالة نجاح الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في عام ٢٠٠١". ولذلك فإن الاتحاد

وإلى العام بغية تعزيز النمو في البلدان النامية ولدراسة الظروف التي تجعل البلدان حاذبة للاستثمار. وينبغي أن يكون هذا هو الهدف الثاني من وراء انعقاد الحدث، وينبغي أن يكون الهدف الثالث هو تحسين التنسيق بين مختلف العمليات الجارية في الأمم المتحدة والعمليات ذات الصلة مثل عملية المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وهي التي تعتبر، إلى جانب الاجتماع بشأن التمويل من أجل التنمية، معالم رئيسية هامة من أجل تحديد الاتجاهات التي يجب اتباعها. واحتتم قائلًا أن الترويج سوف تسترشد بهذا المنظور في العملية التحضيرية.

٢١- السيد بهاتاشارجي (بنغلاديش): قال إن التمويل من أجل التنمية يعتبر موضوعا جديدا نسبيا، ورغم ذلك فهو بالفعل في قائمة الأولويات في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذا يصدق على وجه الخصوص منذ انعقاد قمة الألفية في الآونة الأخيرة، والتي أكد فيها الزعماء السياسيون في العالم على تحدي العولمة في المستقبل القريب، في ضوء العلاقة الوثيقة بين التمويل من أجل التنمية والعولمة. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يرحب بإنشاء الموقع الشبكي بشأن تمويل التنمية وهو ما سيمكّن الدول الأعضاء من الاطلاع على أحدث المعلومات ذات الفائدة الكبيرة.

٢٢- وأضاف قائلًا إن بنغلاديش، مثلها مثل جميع الدول النامية الأخرى، قد وجهت الاهتمام مرة تلو الأخرى إلى الاختلال الخطير في التجارة الدولية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وخصوصا فرض الحصص والرسوم الخاصة على الواردات التي تعتبر عقبة كبيرة. ولهذا ينبغي أن يأخذ الحدث الرفيع المستوى هذه الجوانب في الاعتبار.

٢٣- ومضى قائلًا إن الاعلان بشأن الألفية يتناول أيضا مشكلة الديون التي تثقل كاهل البلدان النامية. وبغية القضاء على الفقر وتحقيق تنمية مستدامة، يتعين أن تعالج البلدان الفقيرة والغنية على السواء مشكلة الديون الخارجية. وتحت بنغلاديش البلدان المتقدمة النمو على أن تبقى متفتحة العقل بشأن مسألة تخفيف وطأة الديون على البلدان النامية، وذلك أولا من أجل ضمان بقاء هذه البلدان ثم عن طريق عمليات نقل

أفريقيا؛ وأهمية انشاء بيئة مناسبة لتعبئة الموارد بشكل فعال عن طريق الحكم الرشيد؛ والحاجة الى تحسين التنسيق بين السياسات وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني والدولي كجزء من نهج مترابط ازاء التنمية يأخذ في الاعتبار جميع السياسات، وخصوصا مجالات التمويل والتجارة؛ وأهمية تطوير واستحداث شركات جديدة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال تمويل التنمية؛ والدور الذي لا غنى عنه للمساعدة الائتمانية الرسمية كأداة لتعبئة موارد أخرى (وطنية وخصوصا من القطاع الخاص)؛ والحاجة الى زيادة الفعالية؛ والحاجة الى الإسراع بتنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان المثقلة بالديون، والإطار الموسع للمبادرة؛ ومبادئ اطار التنمية الشاملة واستراتيجية القضاء على الفقر كقنوات فعالة من أجل المساعدة الائتمانية.

٣٠- واختتم قائلا انه يؤكد من جديد التزام الاتحاد الأوروبي بتمويل التنمية واستعداد الاتحاد للمشاركة في الأعمال التحضيرية لهذا الحدث الهام.

٣١- السيد فرانكو (كولومبيا): تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، وقال ان بلدان مجموعة ريو كانت مشاركة منذ البداية في العملية التحضيرية للحدث الدولي الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وأضاف ان المجموعة قد أكدت من جديد على الالتزام على أعلى مستوى سياسي في قرطاجنة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، عندما شددت على أهمية وجود حدث يلتقي فيه المجتمع الدولي والمنظمات المالية والتجارية الدولية المختصة، ويتيح فرصة لاعتماد تدابير ضرورية لتعزيز الاصلاح وتدعيم النظام المالي الدولي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وفي أثناء المشاورة الإقليمية لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشأن تمويل التنمية، اعتمدت بلدان المنطقة وثيقة سوف تشكل اسهامها في الحدث الدولي الرفيع المستوى؛ وقال ان وفده يرغب في ابراز العناصر الرئيسية لهذه الوثيقة.

٣٢- وأضاف قائلا ان رؤساء الدول والحكومات قد أعربوا في الاعلان بشأن الألفية عن شعورهم بالقلق ازاء ما تواجهه البلدان النامية من عقبات في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها المستدامة. وقد تعهد هؤلاء أنهم سيبدلون قصارى جهدهم لكفالة نجاح الاحتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية. وأكد هؤلاء أن مزايا وفوائد

الأوروبي يولي اهتماما كبيرا الى هذا الحدث ويعتزم المشاركة فيه بفعالية وبشكل بناء في الأعمال التحضيرية لهذا الحدث.

٢٧- وأضاف قائلا ان الاتحاد الأوروبي يعتبر أن الحدث لا بد وأن يتيح فرصة للعمل صوب تحسين تعبئة موارد التنمية على المستويين الوطني والدولي، وصوب سياسات أكثر ترابطا وتعاون أكثر نجاعة مع جميع أصحاب المصلحة في مجال التنمية، بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وغير ذلك من المنظمات الدولية والاقليمية (بما في ذلك المصارف الائتمانية)، والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع الدولي في مؤتمرات التسعينات الرئيسية، وخصوصا تلك المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر.

٢٨- ومضى قائلا ان الأعمال التحضيرية للحدث الدولي الرفيع المستوى قد دخلت لتوها مرحلة جديدة هامة ولذلك فانها تسير في الطريق الصحيح. فأولا قد فرغت اللجنة التحضيرية لتوها من الأعمال الخاصة بدورها الأولى التي أسفرت عن مشروع قرار سوف تصوت عليه اللجنة الثانية. وأصبح واضحا الآن أن الحدث سوف لا يعقد في سنة ٢٠٠١ كما كان مخططا له في البداية، بل سوف يعقد في مطلع سنة ٢٠٠٢. وبهدف الاعداد الفعال وبخاصة من أجل ضمان حضور مشاركين رفيعي المستوى، فان الاتحاد الأوروبي يرى أن يتم تحديد المكان وشكل وطرائق الحدث في الدورة التالية للجنة التحضيرية. فالمشاورات الإقليمية الخمس وجلسات الاستماع العامة مع المجتمع المدني سوف تقدم مدخلات هامة ومفيدة للأعمال التحضيرية لهذا الحدث، كما ان التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية سوف تصدر وثائق موضوعية هامة لكي تقدم الى اللجنة التحضيرية.

٢٩- واستطرد قائلا ان الاتحاد الأوروبي يرى أن الحلول لمشكلة تمويل التنمية يجب أن تعكس تنوع البلدان النامية، فالاتحاد، من جانبه، سوف يعمل مع جميع شركائه لضمان اعطاء الأولوية الى القضاء على الفقر باعتباره الحجر الأساس لسياسة التنمية؛ ولاحتياجات جميع البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك البلدان الموجودة في

المائة من الناتج المحلي الاجمالي؛ (د) إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية. واطافة الى المشاركة من جانب حكومته في المشاورة الاقليمية، قال ان حكومته قد نظمت مناقشة مائدة مستديرة وشاركت فيها الهيئات الأكاديمية ومسؤولون حكوميون ومدير أحد المصارف الاقليمية وممثلون عن القطاع الخاص؛ وسوف تنشر النتائج كاسهام في الحدث الذي سيعقد مستقبلا. وأشار الى أن مجموعة ريو أكدت من جديد التزام المنطقة بالتمويل من أجل عملية التنمية وسوف تعمل لتحقيق نتيجة ناجحة من أجل منفعة جميع شعوب العالم.

٣٤- السيد أمازيان (المغرب): قال ان عقد اجتماعات تحضيرية اقليمية وجلسات استماع مع المجتمع المدني ومع أوساط الأعمال التجارية؛ واجراء المشاورات مع أصحاب المصلحة، وخصوصا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ وانشاء صندوق استئماني خاص بمول من خارج الميزانية لتمويل مشاركة البلدان النامية كلها دليل لا ينكر للأهمية التي أوليت للأعمال التحضيرية للحدث الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية. وطوال ما يزيد على عقد، كانت مجموعة الـ٧٧ والصين تعمل باصرار واقتناع بهدف أن يدعو المجتمع الدولي الى مؤتمر دولي كبير بشأن تمويل التنمية. وقد وافق شركاء المجموعة من بين البلدان المتقدمة النمو أخيرا على عقد مثل هذا الحدث مهما يتخذ من شكل؛ وبالتالي للبلدان النامية حق في أن تعرب عن ارتياحها اذ ان الشعور بالموضوعية وادراك مناسبة الفرصة قد تغلبا على تحفظ الدول المتقدمة النمو واحتراسها في مواجهة المشاكل المتفاقمة المرتبطة بالديون الخارجية والفقر والأزمات المالية. وتساءل قائلا هل كان من الضروري حقا الانتظار لحين حدوث الأزمة الآسيوية بكل ما جلبته من آثار مدمرة لكي ندرك أخيرا أن دعوات مجموعة الـ٧٧ والصين من أجل اصلاح النظام المالي الدولي كان لها ما يبررها وأنها مشروعة وجاءت في الوقت المناسب عندما أظهرت أزمة الديون في الثمانينات فعلا وجود عيوب كبيرة في النظام المالي؟

٣٥- واستطرد قائلا ان المجتمع الدولي أصبح الآن ملتزما بأن يتخذ تدابير فعالة وشجاعة لضمان التمويل الكافي للتنمية في بلدان الجنوب، ليس فقط عن طريق تشجيع رأس المال الخاص بل أيضا بضمان تجدد التعاون العام الدولي. وقال ان عدم الاستقرار والفقر الشديد اللذين

العوامة يجب أن تكون موزعة بشكل أكثر انصافا بغية القضاء على الفقر وتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وطالب بأن تواجه تحديات العوامة من منظور أكثر انسانية؛ وقال ان التمويل الدولي من أجل التنمية يلعب دورا أساسيا في النهوض بالنمو الاقتصادي المستدام ومنع عدم الاستقرار والعزل الاجتماعي. وحسب العرف المتبع في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، حان الوقت لمواجهة تحديات التنمية على نطاق عالمي من منظور التمويل وتوحيد الصفوف تحت قيادة الأمم المتحدة وبمشاركة مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات الاقليمية وسائر الجهات الفاعلة المختصة لاقامة توافق عالمي جديد في الآراء من أجل انشاء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة وأكثر مشاركة واستقرار ويكون مستندا الى قواعد ومتسما بعدم التمييز وبالشمول والشفافية. ولبلوغ هذه الغاية، من الأمور الأساسية للبلدان النامية المشاركة في عملية صنع القرار ووضع المعايير بغية انشاء مؤسسات وترتيبات دولية تمثل فيها جميع المصالح ولتنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية بشكل فعال. وفي هذا الصدد، من الأهمية بوجه خاص تجديد الجهود على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية لتعزيز الاستقرار المالي الدولي، ولبلوغ هذه الغاية والبقاء على استعداد لمواجهة تحديات التنمية، ينبغي زيادة القدرات الخاصة بالانذار المبكر والوقاية والتصدي وذلك لمنع الأزمات الطارئة والأزمات الطويلة الأجل.

٣٣- وطالب بأن يكون للحدث الدولي المعني بتمويل التنمية جدول أعمال عريض بغية معالجة المسائل الوطنية والدولية والمنهجية بطريقة كلية شاملة في سياق العوامة والاعتماد المتبادل. وينبغي أن يكون جدول الأعمال هذا ذا منحى عملي وأن يتيح منبرا سياسيا رفيع المستوى للتعاون الانمائي الاقتصادي. ومن الأهمية معالجة مختلف المسائل الداخلة في تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية وذلك من أجل جملة أمور من بينها (أ) زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى من أجل التنمية، وخصوصا من أجل البلدان المهمشة حاليا؛ (ب) تعزيز دور التجارة في تمويل التنمية، مع ضمان المشاركة الكاملة لجميع البلدان النامية في التجارة الدولية وتوفير سبل الوصول الى الأسواق الدولية من أجل صادراتها؛ (ج) زيادة التعاون المالي الدولي من أجل التنمية عن طريق تجديد المساعدة الانمائية الرسمية والوفاء بالتزام الدول لتوفير نسبة ٠,٧ في

لتجارة الصادرات لدى البلدان النامية، وفي الوقت نفسه يستخدم طائفة متنوعة من التدابير الحمائية لاقامة جميع أنواع الحواجز أمام المنتجات المتنافسة القادمة من نفس تلك البلدان. ومثل هذه السياسة الحمائية تمثل خسارة للبلدان النامية بما يقارب ١٠٠ بليون دولار أمريكي أو ما يساوي ضعف قيمة المساعدة الائتمانية الرسمية. ويجب اصلاح النظام المالي الدولي أيضا بطريقة تجعله يستجيب لشواغل البلدان النامية ومصالحها، وعلى وجه الخصوص لاصلاح عدم استقرار عرض رأس المال الخاص وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية.

٣٩- ومن الأمور الأساسية زيادة الوعي العام في البلدان المتقدمة النمو بغية عكس الاتجاه الهابط في المساعدة الائتمانية الرسمية ورفعها الى مستوى عال بما يكفي للمساعدة في تمويل البرامج الاجتماعية في أشد البلدان فقرا. وقال ان تحقيق أهداف القضاء على الفقر وحماية البيئة لا يمكن تركها لقوى السوق لأن الخبرة أظهرت أن هذه القوى تولي اهتماما لا يذكر للمطالب الاجتماعية والبيئية. واحتتم قائلا ان اتخاذ اجراء طوعي يعتبر لازما على المستويات الوطنية والدولية، مع مراعاة الموارد الحقيقية لكل جهة فاعلة وتطبيق مبدأ العدالة والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

٤٠- السيد أحمد (باكستان): قال ان جدول أعمال الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية قد اعتمد فعلا كما وضعت الترتيبات النهائية لطرائق المشاركة من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي في العملية التحضيرية. ويحتمل أن يشارك صندوق النقد الدولي أيضا في العملية. وقال ان الاجتماعات الاقليمية المعقودة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وغربي آسيا، وفي أمريكا اللاتينية وافريقيا قد أعطت دافعا آخر للعملية التحضيرية وسوف تسهم في المناقشات الموضوعية. كما ان جلسات الاستماع التي عقدت مع المجتمع المدني في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قد أوجدت شعورا بالاهتمام بالعملية ومن المأمول فيه أن تكون جلسات الاستماع المقبلة مع القطاع الخاص مثمرة أيضا. ومع ذلك، رغم جهود أعضاء اللجنة التحضيرية، ليس مستطاعا حتى الآن التوصل الى اتفاق بشأن شكل أو اسم الحدث النهائي. وينبغي حسم هذه المسألة دون مزيد تباطؤ. وقال ان وفده يعتقد أن الحدث لا بد أن يتخذ شكل مؤتمر قمة بشأن تمويل التنمية، لضمان أن تعطى هذه المسألة اهتماما عاليا كما حدث بالنسبة للمؤتمرات الرئيسية الأخرى التي عقدت في

يسودان حاليا في البلدان النامية من غير المحتمل أن يشجعا على مواصلة الرفاهية والرخاء في البلدان المتقدمة النمو إذ أن تدفقات المهاجرين والجريمة عبر الحدود والمتطرفين العدوانيين والأضرار البيئية وانتشار الأمراض الفيروسية يمكن أن تهدد في نهاية الأمر السلام والأثرياء رغم جميع الاحتياطات المتخذة في تنفيذ سياسات الأمن الحالية. وبالطبع فان المسؤولية الرئيسية عن وجود مناخ سياسي واقتصادي يؤدي الى النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتنمية الامكانيات البشرية؛ ووجود بيئة تستند الى احترام سيادة القانون؛ والجهود المبذولة لمحاربة الفساد؛ والسياسات الاقتصادية من أجل الاستخدام الأمثل للموارد لتشجيع الادخار والاستثمار المحلي والخارجي انما تقع على كاهل البلدان النامية.

٣٦- وأشار الى أن الغالبية الساحقة من البلدان النامية انما تتبع سياسات للتحرر السياسي والاقتصادي، انطلاقا من اعتقادها بضرورة شق طريقها في عالم تتزايد فيه المنافسة ويتصف بأنه بلا حدود. ومع ذلك فان المشاكل الموروثة من الماضي ومن العلاقات بين الشمال والجنوب بالاضافة الى عدم كفاية المدخرات وعدم عدالة النظم التجارية والمالية الدولية، فانها تعرقل بشدة هذه الجهود. وعلى المجتمع الدولي واجب لتصحيح الاتجاهات السلبية الموجودة في النظام الحالي وأن يعمل على تشجيع الاستثمار الدولي ورأس المال الخاص وأن يتم توجيهه نحو عدد أكبر من البلدان النامية، بدلا من تركيزه في البلدان المتقدمة النمو. بيد أن هذه التصحيحات يجب أن تتيح للبلدان النامية مجالا بأن تفرج عن موارد مالية للسماح باستثمارات هائلة في المعدات المادية والتنمية البشرية بغية اجتذاب مستثمرين أجنب.

٣٧- وأوضح أن اعفاء البلدان الفقيرة من الديون الخارجية والتخفيض الكبير في هذا الدين الذي يثقل البلدان النامية ذات الدخل المتوسطة سوف يعاونها دون شك على أن تفرج عن الموارد اللازمة لتعزيز نمو البلدان المدينة. وقال ان تحرير التجارة الدولية في المنتجات والخدمات التي توجد لدى البلدان النامية له ميزة نسبية سوف تساعد على تخفيف أزمة التمويل.

٣٨- واستدرك قائلا انه مما يؤسف له أن المجتمع الدولي قد قرر فتح أسواق فقط أمام المنتجات التي ليس لها سوى أهمية ضئيلة بالنسبة

والذي كانت الهند ترأسه، بعملية تقييم متعمقة للمسائل التي يتعين ادراجها في جدول الأعمال، وخصائص العملية التحضيرية وطبيعة الحدث، وقدم الفريق تقريره الى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وقد بدأت اللجنة التحضيرية التي أنشئت في سنة ١٩٩٩ أعمالها وقامت بصياغة جدول أعمال شامل في دورتها الموضوعية الأولى. وأضاف ان وفده يشعر بخيبة الأمل لأن الحدث قد أُجّل الى سنة ٢٠٠٢، بيد أنه يأمل في أن يساعد الوقت الاضافي على أن تكون الأعمال التحضيرية أكثر دقة وموجهة نحو احراز نتائج.

٤٣- واستطرد قائلاً ان نتائج الاجتماعات الاقليمية التي عقدت كجزء من العملية التحضيرية تعتبر مشجعة، وقال ان وفده على ثقة بأن الاسهامات الاقليمية سوف تعطي منظورا قيّما للعملية التحضيرية وسوف تسهم بدرجة كبيرة في النتيجة الايجابية للمؤتمر. وقال ان وفده يرحب بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة في عملية تمويل التنمية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. فالمشاركة الموسعة للبلدان النامية في عملية صنع القرار للمؤسسات المالية الدولية سوف تعزز التعاون الدولي من أجل التنمية. وفي ضوء استحسان وجود اسهامات من طائفة عريضة، فان وفده يرحب بجلسة الاستماع مع المجتمع المدني التي عقدت في نيويورك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وهو يتطلع الى جلسات استماع مع القطاع الخاص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ومن الأهمية ألا يتيح الوقت الاضافي المتوفر ذريعة لأي تراخ في النشاط، بل ينبغي استخدامه في نشاط بناء وبروح من المشاركة والتعاون.

٤٤- السيد روزنتال (غواتيمالا): قال ان وفده يرغب في أن يضم صوته مؤيدا للبيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ريو. وأضاف ان الحدث بشأن تمويل التنمية يجب أن يكون هو الوسيلة في المساعي الرامية الى تقلص اسهام هام في جهود مجموعة الدول لتلبية أهداف الاعلان بشأن الألفية في مجال التنمية. وهو يتيح الفرصة لمعالجة مجموعة من مسائل التنمية واستكشاف طرق للتصدي لها. وقال ان النتيجة الايجابية للحدث سوف تتوقف على التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. وقال ان نجاحه لن ينعكس في شكل اعلان سياسي أو خطة عمل، بل ينعكس بالأحرى في أثره على البيئة التي تعتمد فيها السياسات الوطنية والاقليمية الدولية المتصلة بتمويل التنمية وعلى

التسعينات. ومع اشتراط هيمنة الآلية الحكومية الدولية والحفاظ عليها، يعتبر موضع ترحيب وجود طرائق مبتكرة بشأن مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين. ويجب ايجاد مكان يعقد فيه هذا الحدث. وبغية تجنب اجراءات لا نهاية لها في هذه العملية، ينبغي الانتهاء من معظم المسائل التنظيمية في الربع الأول من سنة ٢٠٠١. وقال ان القرار الذي اتخذ بتأجيل مؤتمر القمة الى الربع الأول من سنة ٢٠٠٢ هو قرار حكيم، فالإطار الزمني الجديد يتسم بالواقعية وينبغي أن يتيح الفرصة لتحقيق الأهداف قبل حلول الموعد المقرر.

٤١- ومضى قائلاً ان اللجنة التحضيرية سوف تشرع في اجراء مناقشات موضوعية لجدول الأعمال في شهر شباط/فبراير ٢٠٠١. وسوف تسترشد في مداولاتها باعتبارين اثنين: الأول أن مؤتمر القمة لا يجب أن يكون بشأن المساعدة الائتمانية الرسمية فحسب بل يجب أيضاً أن تحركه شواغل بشأن الانصاف والعدالة الاجتماعية والرخاء. والاعتبار الثاني، يجب على مؤتمر القمة، في ضوء الاعتماد المتبادل للاقتصاد العالمي، أن يعالج جميع أبعاد مسألة التمويل من أجل التنمية، وفي هذا الصدد تعتبر الأمم المتحدة ذات ميزة نسبية. وقال ان وفده قدم أثناء الدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية اقتراحاً بأن لا يكون مؤتمر القمة غاية في حد ذاتها بل أن يكون نقطة انطلاق لعملية تمويل التنمية، وأن تظل التنمية هي الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي وأن الأمم المتحدة، لكونها محفلاً عالمياً وديمقراطياً، يمكنها أن تلعب دوراً حفّازاً. وقال ان التنمية لا يمكن تركها تحت رحمة اليد الخفية للسوق؛ بل يجب متابعتها عن طريق سياسات منسقة. ولهذا فان وفده يكرر اقتراحه من أجل انشاء آلية أو محفل، تحت اشراف الأمم المتحدة، من أجل التقاء جميع الجهات الفاعلة معا لاجراء استعراض دوري لتنفيذ نتائج القمة ولمعالجة التحديات الطارئة. واحتتم كلامه قائلاً ان انشاء مثل هذه الآلية سوف يكون انجازاً كبيراً لمؤتمر القمة بشأن تمويل التنمية.

٤٢- السيد شارما (الهند): قال ان مسألة تمويل التنمية تتيح فرصة لمعالجة طائفة عريضة من المواضيع، من بينها الهيكل المالي وتعزيز الترابط والتنسيق بين النظم التجارية والمالية المتعددة الأطراف والدين الخارجي والمساعدة الائتمانية الرسمية والموارد المبتكرة للتمويل. وقد اضطلع الفريق العامل المخصص الغرض للإعداد لحدث تمويل التنمية،

٤٦- وأضافت قائلة ان عددا كبيرا من البلدان النامية مثقلة بالديون، كما ان الموارد التي ينبغي توجيهها الى قطاعات اقتصادية واجتماعية هامة مثل التعليم والصحة تخصص لخدمة الدين. وقالت ان بلدها يؤيد المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من حيث المبدأ، بيد أن المبادرة كما يبدو ومن عملية تطبيقها حاليا لا تكفل المساواة في المعاملة، وأن هناك مشاكل بخصوص المعاملة المتساوية. وعلاوة على ذلك هناك حاجة لاصلاح نظام اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الدولية، وحاجة الى توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في هذا النظام. وفي القمة بشأن الألفية، كان رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو قد دعا الدول الأعضاء الى اصدار برنامج واضح ذي منحنى عملي ومراجعة الهيكل المالي الدولي بهدف اصدار اطار للمدونات المتفق عليها دوليا التي تتناول السياسة المالية والادارة الرشيدة للشركات وتوقّي الأزمة المالية وحل الأزمات استنادا الى شراكات بين القطاعين العام والخاص. واختتمت قائلة ان عقد مؤتمر دولي يمكن أن يتيح المجال لانشاء برنامج عمل مع بلدان الشمال ذي أهداف محددة بوضوح ومقترحات محددة لمواجهة تحديات الألفية الجديدة.

٤٥- السيدة خان-كومينغر (ترينيداد وتوباغو): قالت ان وفدها يسره أن يلاحظ التقدم المحرز في سبيل عقد الحدث الدولي لتمويل التنمية، الذي تم الاتفاق عليه منذ ثلاث سنوات باعتماد جدول أعمال من أجل التنمية. وينبغي أن يكون الحدث على نفس المستوى مثل المؤتمرات الدولية التي استضافتها الأمم المتحدة. وقد بدأت اللجنة التحضيرية فعلا أعمالها بشأن جدول الأعمال، ويرغب وفدها في أن يقدم بعض التعليقات على بضعة عناصر في جدول الأعمال. ففيما يخص تعبئة الموارد المالية الوطنية من أجل التنمية، تعتبر قدرة الدول الصغيرة محدودة رغم سياساتها الاقتصادية الكلية الشاملة التي تهدف الى خلق بيئة قادرة على المنافسة. وقال ان الدول الصغيرة لديها سبل محدودة للحصول على رأس المال من الأسواق الخاصة وتميل الاستثمارات المباشرة والأجنبية الى تمريرها نحو البلدان المستقرة سياسيا التي قامت بتطوير مرافقها الأساسية وتوفر لديها قوى عاملة ماهرة. وأوضحت أن الانخفاض في تدفق المساعدات، والثائية والمتعددة الأطراف، تشكل تحديات اضافية اذا ما أريد للدول الصغيرة أن تحقق أهدافها الإنمائية. وتعتمد الدول الجزرية الصغيرة الى حد كبير على التجارة بالنسبة لنموها الاقتصادي، ويعتبر نطاق صادراتها ضيقا. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توفر حوافز لشركاتها المتعددة الجنسيات الكبيرة لاقامة منشآت ومشاريع تشجع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الدول الصغيرة. وينبغي أن تُمنح الدول الصغيرة معاملة خاصة من منظمة التجارة العالمية في الاتفاقات التجارية وفيما يخص سبل الحصول على مختلف مصادر التمويل.

٤٧- السيد كويبايشي (اليابان): قال ان اللجنة التحضيرية أحرزت، منذ انشائها، تقدما كبيرا في الأعمال التحضيرية اللازمة للحدث بشأن تمويل التنمية، حيث أجرت حوارات مع أصحاب المصالح واعتمدت جدول أعمال مؤقتا. بيد أنه يتعين اتخاذ عدد من القرارات. ومن الأهمية الحاسمة الموافقة على اسم الحدث وتوقيته ومكان انعقاده. وفيما يتعلق بالاسم، فان حكومته ستكون مرنة بيد أنها تفضل اسما يعكس التبادل الحر للآراء بين الدول الأعضاء وأصحاب المصالح. وينبغي اتخاذ قرار قاطع قبل حلول نهاية الدورة الموضوعية الثانية للجنة التحضيرية، المقرر عقدها في شهر شباط/فبراير ٢٠٠١ بغية اتاحة المجال للأمانة لتتخذ التحضيرات اللازمة. وبحلول هذا الوقت اذا لم تتقدم أي دولة عضو بعرض لاستضافة الحدث، ينبغي للجنة التحضيرية أن تقر، دون ابطاء أن يُعقد في مقر الأمم المتحدة.

٤٨- وأضافت قائلة ان اللجنة التحضيرية ينبغي أن تنظر في طبيعة نتائج الحدث وأسلوب التحضير لهذه النتيجة، بالاضافة الى الشكل والصيغة التي يتعين استخدامها. وقال ان وفده يعتقد بأن الحدث لا بد وأن يتضمن عقد مواعيد مستديرة، يمكن للدول الأعضاء وأصحاب

الواردة في التقارير المعتمز تقديمها في دورتها الموضوعية الثانية، ألا وهي تقرير الأمين العام، وتقارير اللجان الإقليمية والتقارير بشأن جلسات الاستماع مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، يمكن لليابان أن تطلب إلى رئيسي الاجتماع أن يعدا مشروع إعلان سياسي في ضوء تلك المناقشات ويقدمانه إلى اللجنة التحضيرية. واختتم قائلاً إنه يجب بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص في اللجنة التحضيرية لكي تتمكن من التركيز على التبادل الحر للآراء أثناء انعقاد الحدث نفسه. ومع ذلك من الأمور الملحة أن يتم البت في المسائل التنظيمية العالقة في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠

المصلحة حولها أن يناقشوا بنوداً محددة في جدول الأعمال من أجل تعزيز التبادل الحر للآراء. كما ينبغي عقد دورة حكومية دولية قصيرة بغية اعتماد وثيقة ختامية. وفيما يتعلق بطبيعة هذه الوثيقة، يعتقد وفده أنه لمضاعفة أثرها على صناعات القرارات، ينبغي أن تتخذ شكل إعلان سياسي قصير يمتثل أن يطلع عليه الوزراء. وقال إن الإعلان بشأن الألفية يمكن أن يصلح نموذجاً لذلك. وينبغي أن يكون هناك ملخص موضوعي لرئيس الدورة ليعكس نطاق الآراء المعرب عنها في الحدث. واستدرك قائلاً إن بلده لا يمكن أن يؤيد فكرة إعداد نص طويل متفاوض عليه مثل تلك النصوص المعتمدة في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة.

٤٩ -

وفيما يتعلق بأعداد الإعلان السياسي، تقترح اليابان

أنه حالما تعقد اللجنة التحضيرية مناقشات جادة بشأن التوصيات والأفكار